

على كافية ابن الحاجب في بيان الرفع تابع المنادي والرفع ياء لشبهها بالرفع  
 في كون اثر كل عارض مطرد او لم يطرد اثر هذا الشبه في المنادي لما كان الينا  
 وظهر في التابع لاحتمال وجه ابي المؤثر انتهى وقوله في كون اثر كل عارضنا  
 مطرد افيه نظر لان الصفة مفعول في المنادي ليست اثر ايا وانما هي اثر  
 مفعول المنادي التي قررها وقوله ولم يظهر الخ لوجه له لان ياء  
 على ما قررها انما اثر في الرفع في التابع لتاثيرها صفة الينا في المتبوع  
 فقد نظر في المتبوع فكيف يقال ان عدم ظهور الرفع في المتبوع لما كان  
 الينا ما ظهر الشيخ على الصامي مع مشاركة كاتبه عبد الله **قوله**  
 والمخلص الخ قال الربو شري لك ان تقول عليه لا يخلوا الحال من كون العامل  
 في التابع لفظيا او معنويا وظاهر انه ليس معنويا فيجب ان يكون لفظيا  
 ويحتمل عليه ان العامل اللفظي اما ملحوظ به او مقدر لا جائز ان يكون  
 ملحوظا به وهو ظاهر ولا جائز ان يكون مقدر لان المقدر في السدا  
 ادعوا ووجه لا غير ولا يحصى عن هذا الاشكال الا بان يقال تختار  
 انه لفظي لا سلم انحصار اللفظي في الملحوظ به في الكلام والمقدر فيه  
 بل هو لفظي بلا حظ في المقام من دون التلغظ به ومن دون تقدير فيه  
 ونظيره العامل في عطف التوهم مثل قولنا ليس زيد قاعدا ولا قائم بحر  
 قائم فان العامل في المعطوف الباء المتوهمه وهي ليست ملحوظا بها في  
 الكلام ولا مقدر فيه بل هي ملاحظة لاجل العمل فان قلت المنادي  
 مفعول به وقد اعتبرنا ياء عن الفاعل كما ذكر فلم يعتبر في مفعول  
 به تاييبا عن الفاعل ويجوز الرفع في تابعه قلت المخرج الي ملاحظة  
 هذا الا اعتبار سماع الرفع في تابع المنادي دون سماعه في تابع  
 المفعول

المنعول على الاطلاق فهي نكتة اعترضت بعد الوقوع ولا يلزم اطرادها  
 ولو ذهب ذهاب ابي ان حركة تابع المنادي حركة التباع لا حركة اعراب  
 لها يلزم عليه من التخللات لكان له وجه وجهه كذا لم يطلع على احد  
 ذهب اليه وعليه فيكون النسب مقدر فيه منع من ظهوره اشتغال  
 المحل بحركة التباع فان قلت لا يصح الذهاب ابي ما ذكر من  
 الاتباع لعدم تاييه فيما اذا كان اعراب المتبوع بالحركة واعراب التباع  
 بالحرف وعكسه لان يقال بصحة اتباع الحرف بالحركة وبالعكس هـ  
 لمولانا على العصامي وكاتبه عبد الله **قوله** والنقح يرمد عواز يد  
 قال الربو شري لوقاك بدله نودي زيد مثلا لان اوبي واظهر لانه لا يظهر  
 وجه لرفع مدعوا اليعلى مدح من لا يشترط اعتماد الوصف الرفع  
 مكتوبه **قوله** المضاف الموزون بال قال الشهاب وكذا التثنية بالمضاف محم  
 ذكره الرضي ووجه جواز الامرين فيها الحافها بالمقر لان اصطواته المقرون  
 بال كلا اصافد ولم يلحقا به اذ انوديا مستقلين محافظة على اعرابها الذي  
 هو الاصل فالحقا به تابعين للتثنية له لعدم فوات الاعراب لان نعمها  
 اعراب ولم يلحقا به مستقلين محافظة على الاعراب فزوي الاعراب في  
 الحالين انتهى وانظر كيف يينا دي المضاف الموزون بال مستقلا مع **رسمه**  
 ليس مما تقدم حرا انه يجوز بناه **قوله** والمعطوف الموزون بال فان قيل  
 كيف جاز ان يعطف ما لا يصبح ان يكون منادي على ما هو منادي وانتم  
 تقولون العاطف انما يتوجه عن العامل في العطف خاصة ويوجب له  
 ذلك نسبة المعنى الاول ولا ينزل منزلة من كل وجه ويوضح هذا  
 انك تقول ليس زيد خارجا ولا عمر ذاهبا فالعاطف تابع عن ليس في